

الحمد لله

30
06
تسلمت أمرك التران
لتبليغ أدر فوج تونس

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع156

تاريخ القرار: 26 جوان 2015

قرار

بتاريخ 26 جوان 2015 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع156-د في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

العارض: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني، المعين مقره الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01-د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتمة بالقانون ع46-د لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002، وبالقانون ع01-د لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون ع10-د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026-د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، كما تم تنقيحه بالأمر ع53-د المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014، والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 16 جوان 2015، والمتضمن طلب مراجعة القرار عـ145 عدد الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 26 ماي 2015 والقاضي بإلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه والمسمى Pack Microsoft Lumia 435 وسحبه وجميع معلقاته من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة تحت عـ184 عدد.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، واتجه لقبوله.

من حيث الأصل:

حيث أسست شركة "أورنج تونس" مطلبها الرامي إلى مراجعة القرار عـ145 عدد الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 26 ماي 2015، على خروج الباقة Pack Microsoft Lumia 435 عن الاختصاص الرقابي للهيئة مدعية أن منح الهاتف الجوال في إطار هذه الباقة متصل بعرض تجاري سبق أن نال موافقة الهيئة وتمسكت بأن تسويق الهواتف الجوال لا يمثل خدمة اتصالات ولا يخضع للمراقبة المسبقة للهيئة وانتهت إلى طلب مراجعة القرار عدد 145 المؤرخ في 26 ماي 2015 مبدية استعدادها على لتوضيح مكونات وعناصر الباقة موضوع التظلم.

وحيث وخلافا لما تمسكت به المعارضة فقد ثبت أن الباقة Pack Microsoft Lumia تضمنت امتيازات إضافية إلى جانب الامتيازات المتصلة بالعرض التجاري "بوج" المصادق عليه من طرف الهيئة وهو ما أقرت به المعارضة نفسها بمقولة "وحيث أن ثمن الباقة يحتوي في الآن نفسه على ثمن الهاتف الجوال مع الكارطة sim المحدد بـ209 دينار كما يتضمن تمتيع المشترك بـ4 جيجا أوكتي بونوس وذلك بثمن قدره 10 دينار بما في ذلك الأداء المستوجب"

وحيث طالما احتوت الباقة على امتيازات وتحفيزات مرتبطة بخدمات اتصالات لم يسبق أن نالت موافقة الهيئة فإنها تخضع وجوبا للمراقبة المسبقة لهذه الأخيرة وفقا لما جاء بالأمر عـ3026 عدد المشار إليه أعلاه وذلك بصرف النظر عما تضمنته تلك الباقة من عناصر أخرى كأجهزة الهاتف الجوال أو مفاتيح الجيل الثالث أو غيرها من الهدايا التي يدمجها المشغل في عروضه لتنمية مبيعاته.

حيث لم يتضمن القرار المراد مراجعته أي تضارب مع ما ورد في مکتوب الهيئة المؤرخ في 22 جوان 2011 المستشهد به من قبل المعارضة والذي نص على أن تسويق الهواتف الجوال (les terminaux) لا يمثل خدمة اتصالات على معنى أحكام الفصل الثاني من مجلة الاتصالات ولا يرجع لها بالنظر باعتبار



MB

أن سبب إيقاف العرض لا يكمن في تضمين الباقة لهاتف جوال وإنما لاحتوائها على امتيازات وتحفيزات غير مصادق عليها.

وحيث أن ما أبدته المعارضة من استعداد لتوضيح مكونات الباقة Pack Microsoft Lumia 435 موضوع التداعي يخرج عن نطاق التدابير الوقائية لتعلقه باختصاص الهيئة في مجال مراقبة العروض التجارية .

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب المراجعة لم يكن في طريقه واتجه رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

